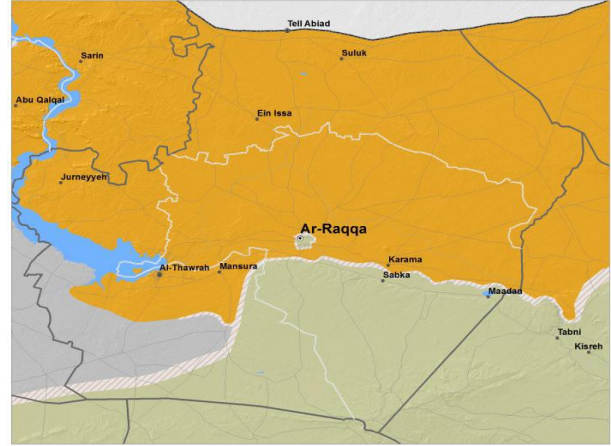




أعد هذا التقرير مكاتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) للأزمة السورية مع إسهام جميع القطاعات في المراكز المختلفة وعلى مستوى المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. ويغطي التقرير الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو 2017. وسيصدر التقرير المقبل حوالي 15 تموز/يوليو 2017.

أهم الأحداث



- استمرت عمليات النزوح من محافظة الرقة وداخلها بسبب القتال والضربات الجوية المكثفة. نزح ما يقدر بنحو 190,081 شخصاً منذ 1 نيسان/أبريل، بما في ذلك ما يقرب من 20,000 منذ 1 حزيران/يونيو.
- حتى نهاية حزيران/يونيو، بقي ما بين 30,000 و50,000 شخص داخل مدينة الرقة، ولا يزال التحقق من هذه الأرقام صعباً بسبب الوضع على الأرض.
- حتى 27 حزيران/يونيو، لازلت مدينة الرقة محاصرة بالكامل من قبل قوات سورية الديمقراطية من دون طرق خروج رسمية. وتفيد التقارير الواردة أن ما بين 100 و200 أسرة تبقى معرضة لمخاطر جمة نظراً لمحاولاتها الخروج من المدينة عبر خطوط النزاع.
- دفعت زيادة أعداد النازحين من دير الزور الإدارة الذاتية الكردية إلى تقديم طلب للأمم المتحدة لفتح موقع جديد في الحسكة لاستقبال الفارين من المنطقة. وقد وصل عدد الأسر تلك الأسر إلى 400 أسرة حتى الآن.
- لا تزال الحالة العامة لحماية المدنيين تشكل مصدر قلق بالغ. ولا يزال المدنيون محاصرون بسبب القتال في المناطق الحضرية، حيث أفادت التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية يفرض قيوداً شديدة على المدنيين الذين يحاولون الفرار من المنطقة. وعلى الرغم من الجهود والدعوات المستمرة، لا تزال حرية حركة النازحين داخلياً مصدر قلق رئيسي في مجال الحماية، كما يشكل وجود الذخائر غير المنفجرة مصدر قلق بالغ.

أكثر من 6,000 مجموعة مستلزمات النظافة تم توزيعها في الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو	أكثر من 10,000 طفل استفادوا من إمدادات التغذية	243,055 شخصاً تم الوصول إليهم لتقديم المساعدة الغذائية في الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو	19,889 شخصاً نزحوا في الفترة من 1 إلى 23 حزيران/يونيو (190,081 في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 23 حزيران/يونيو)
---	--	---	--

لمحة عامة عن الوضع

محافظة الرقة

منذ بدء الهجوم على مدينة الرقة، أسفرت الاشتباكات العنيفة والقصف والغارات الجوية المكثفة عن سقوط عدد كبير من القتلى والمصابين في صفوف المدنيين، حيث فر عشرات الآلاف من سكان مدينة الرقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الإنسانية داخل مدينة الرقة، مع اقتراب قوات سورية الديمقراطية من المدينة بعد الاستيلاء على منطقة القادسية. وتشير التقارير الأولية إلى أن قوات سورية الديمقراطية تحاصر المدينة منذ 27 حزيران/يونيو، بعد تأمين السيطرة على المنطقة الجنوبية من المدينة على الضفة الشمالية لنهر الفرات.

تم الإبلاغ عن وقوع ضحايا مدنيين خلال شهر حزيران/يونيو. وفي 26 حزيران/يونيو، أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن الغارات الجوية على مدينة الرقة والمناطق المحيطة بها أسفرت عن مقتل ثلاثة مدنيين. وفي 27 حزيران/يونيو، أسفرت الغارات الجوية عن مقتل مدني واحد وإصابة

آخرين في مدينة الرقة. ولا تزال الذخائر غير المنفجرة في مدينة الرقة والمناطق المحيطة بها تشكل تهديداً للمدنيين. وفي 29 حزيران/يونيو، لقي مدني واحد من مدينة دير الزور مصرعه جراء غارات جوية على مدينة الرقة. على سبيل المثال، قُتل مدني واحد وأصيب عدد آخر بجروح بسبب لغم أرضي في ريف الرقة الشرقي يوم 27 حزيران/يونيو. وفي 30 حزيران/يونيو، أصيب مدنيان بجروح جراء انفجار لغم أرضي داخل مدينة الرقة.

ونتيجة للعمليات العسكرية الجارية، تدهورت الحالة الإنسانية بشكل كبير في مدينة الرقة. ولا تزال إمكانية الحصول على مياه الشرب النقية محدودة للغاية، ولا يزال السكان يعتمدون على مياه نهر الفرات غير الصالحة للاستهلاك، مما يعرض الناس لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. ومنذ بدء العمليات العسكرية في مدينة الرقة، لقي نحو 27 مدنياً مصرعهم وأصيب العشرات بجروح أثناء محاولتهم جلب المياه من نهر الفرات. وعلى الرغم من الخطر، لا يزال الناس يذهبون إلى ذلك الموقع لأنه المصدر الوحيد المتبقي لمياه الشرب. وتستمر التقارير الواردة حول ندرة الأغذية والأدوية، إذ لا تزال الأسواق والمخابز مغلقة في مدينة الرقة لأكثر من 20 يوماً، مما أضعف إمكانية الحصول على الغذاء والضروريات الأساسية.

لا يزال السكان يحاولون الفرار من المدينة بمساعدة مهربيين على الطرق غير الآمنة وعبر الجسور التي لحقت بها أضرار في شرق وغرب المدينة، على الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية يحظر على المدنيين مغادرة المدينة، بحسب ما ورد، فيما لم يعد الناس يحاولون عبور النهر للفرار من المدينة. وعادة ما ينتهي الحال بأولئك الذين تمكنوا من المغادرة إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية في مخيم الكرامة أو المزارع الكائنة في شمال المدينة. ويُقال أن ما يتراوح بين 100 و200 أسرة تتمكن من الخروج من المدينة كل يوم.

في 28 حزيران/يونيو، أصدر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين بياناً أعرب فيه عن قلقه إزاء حماية المدنيين المتبقين في مدينة الرقة، مع استمرار هجوم قوات سورية الديمقراطية لاستعادة المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية. فقد أسفرت الهجمات الجوية والبرية على المدينة عن مقتل ما لا يقل عن 173 مدنياً منذ 1 حزيران/يونيو، وفقاً لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ودعى المفوض السامي جميع الأطراف المشاركة في الهجوم، بما في ذلك القوات الدولية، إلى مراجعة عملياتها للتأكد من الامتثال للقانون الدولي، وإجراء تحقيقات فورية وفعالة في التقارير الواردة عن سقوط ضحايا مدنيين، واتخاذ تدابير تسمح للمدنيين الراغبين في الفرار من القتال بالمغادرة في أمان. كما سلط البيان الضوء على القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن قوات سورية الديمقراطية قد ارتكبت انتهاكات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مثل مدينة الثورة، المعروفة أيضاً باسم مدينة الطبقة، بما في ذلك عمليات النهب والاختطاف وتجنيد الأطفال والاعتقالات التعسفية خلال عمليات الفحص الأمني.

محافظة دير الزور

طوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها التوغل في محافظة دير الزور من محافظة حمص الجنوبية. واستمرت الغارات الجوية على المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية بمحاذاة نهر الفرات جنوب شرق دير الزور.

وتم الإبلاغ عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين جراء الغارات الجوية خلال هذه الفترة. وفي 28 حزيران/يونيو، أفادت مصادر إعلامية محلية أن ما لا يقل عن 40 شخصاً لقوا مصرعهم، من بينهم خمسة أطفال وامرأتان، عقب غارات جوية على بلدة دبلان في الريف الجنوبي لمحافظة دير الزور. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت الغارات الجوية على بلدة صور عن مقتل خمسة أشخاص.

تواصل الأمم المتحدة توفير المواد الغذائية الأساسية وإمدادات التغذية والمواد غير الغذائية والمياه والصرف الصحي والمستلزمات الطبية للأشخاص المحتاجين للمساعدة في المناطق المحاصرة من مدينة دير الزور عن طريق عمليات الإنزال الجوي التي يقودها برنامج الأغذية العالمي. غير أن استمرار الاشتباكات قد يعرض إيصال المساعدات الإنسانية للخطر إذا ما أصبحت مواقع الإنزال غير آمنة. ولا يزال المدنيون يتعرضون للعنف ويعانون من نقص فرص الحصول على المعونة الإنسانية والخدمات الأساسية، ولا سيما الرعاية الطبية.

وقد تم تأكيد 24 حالة إصابة بفيروس شلل الأطفال الدوار من النوع الثاني الناجم عن أخذ اللقاح (CVDPV2) في سورية؛ 22 حالة منها في منطقة الميادين بمحافظة دير الزور، وحالتان في مدينة الرقة بمحافظة الرقة. وقد أسفرت آخر حالة عن الإصابة بالشلل في 28 أيار/مايو. واستجابة لهذا الانتشار للوباء، تعززت وزارة الصحة السورية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف والجهات الفاعلة الصحية الأخرى إجراء جولتي تحصين بلقاح شلل الأطفال الفموي أحادي التكافؤ من النوع الثاني في دير الزور، تستهدفان 328,000 طفل دون سن الخامسة. وسيتم استخدام لقاح شلل الأطفال المعطل (IPV) في الجولة الثانية التي تستهدف 114,500 طفل تتراوح أعمارهم بين 2 و24 شهراً. ومن المتوقع أن تبدأ الجولة الأولى في 8 تموز/يوليو.

اتجاهات النزوح

لا تزال عمليات النزوح من محافظة الرقة وداخلها مستمرة بسبب القتال والغارات الجوية المكثفة. وقد وصل العدد الإجمالي للنازحين من الرقة والذين تتبعهم مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها منذ 1 حزيران/يونيو إلى 19,889 فرداً، وقد نزح كثيرون منهم أكثر من مرة. ومن بين هؤلاء، نزح 16,298 شخص داخل محافظة الرقة، ونزح 2,768 شخص إلى حلب، و324 إلى إدلب، و499 إلى دير الزور. وحتى الآن، بلغ العدد الإجمالي للنازحين داخلياً الذين تم تتبعهم منذ بداية هجوم الرقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 إلى 227,610 شخص، من بينهم 190,081 شخص منذ 1 نيسان/أبريل.

يتم تسجيل الوافدين يومياً في عين عيسى (حوالي 100-150 نازح يومياً من الرقة (50 في المئة)، وريف حلب الشرقي (40 في المئة)، وريف دير الزور الغربي (10 في المئة)، وفي مخيمات مبروكة (حوالي 150-200 نازح يومياً). ولا تزال هناك حاجة إلى تحسين الخدمات في هذه

المواقع لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات تتطلب رعاية طبية. وخلال الأسبوع الماضي، أفادت التقارير أن الغالبية العظمى من النازحين الجدد (95%) في عين عيسى وصلوا بأمتعة شخصية محدودة نظراً لصعوبة رحلتهم الشاقة من المدينة إلى المخيم (باستخدام قوارب الصيد). وتصل بعض الأسر إلى المخيم سيراً على الأقدام لأنهم لا يستطيعون استئجار سيارة.

بعد وصول القوات الكردية إلى مدينة الثورة، ارتفعت حالات النزوح إلى المدينة إلى 10,229 في حزيران/يونيو. ويمكن أن يتزايد هذا الرقم، الذي قد يشمل بعض العائدين من الأسر التي كانت قد نزحت سابقاً خلال المعركة التي نشبت في المدينة، خلال الأسابيع المقبلة مع استمرار الاشتباكات في مدينة الرقة وتوغل قوات الحكومة السورية في جنوب غرب المنصورة.

كما وردت تقارير تفيد بتزايد النزوح من دير الزور. وقد طلبت الإدارة الذاتية الكردية من الأمم المتحدة فتح مواقع جديدة لاستضافة الأشخاص الذين يحاولون الفرار من المنطقة.

التقييمات

أوفد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ثلاث بعثات خلال هذا الأسبوع إلى مخيمات مبروكة والعريشة (بحرة) والهول. وتستخدم جميع هذه المخيمات كمراكز عبور للنازحين الفارين من المناطق غير الآمنة في دير الزور والرقة والمناطق الواقعة جنوب محافظة الحسكة:

وفقاً لإدارة مخيم الهول، وحتى 3 تموز/يوليو، يعيش 500 نازح في المخيم، معظمهم من محافظة دير الزور. وفي حزيران/يونيو 2017، استقبل المخيم 35 أسرة أو 132 نازح، في حين غادر 400 نازح المخيم قبل عيد الفطر مباشرة بعد أن كفلهم أقاربهم.

وحتى 4 تموز/يوليو، يستضيف مخيم مبروكة 1,700 شخص ينتظرون موافقة الجيش السوري للسماح لهم بمغادرة المخيم.

وفي 27 حزيران/يونيو، استضاف مخيم بحرة الذي أنشئ حديثاً في منطقة العريشة 400 أسرة. وتدعم وكالات الأمم المتحدة النازحين في الموقع بالمساعدات الإنسانية.



الوصول

الاستجابة

عقب إعادة فتح الطريق البري إلى القامشلي (أمام الشاحنات التجارية القادمة من دمشق وحمص وحلب) في منتصف حزيران/يونيو، وصلت 31 شاحنة (برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) إلى القامشلي حتى الآن. ومن المقرر مواصلة النقل البري المنتظم لإعادة تزويد مركز القامشلي بالإمدادات في الأشهر المقبلة.

ونتيجة لإعادة فتح الطريق البري، تناقصت تدريجياً عمليات النقل الجوي التي تديرها مجموعة الخدمات اللوجستية. وأجريت آخر عملية نقل جوي في 24 حزيران/يونيو 2017. وفي حال تعطل النقل البري إلى القامشلي مرة أخرى في المستقبل، ستقوم مجموعة الخدمات اللوجستية، من خلال برنامج الأغذية العالمي، بإعادة النظر في خيار الجسر الجوي.

الاستجابة الإنسانية

الحماية (يغطي الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو)

أهم التطورات والاحتياجات

تزداد الظروف المعيشية في مدينة الرقة قسوة نظراً لعدم توافر القدر الكافي من المياه والغذاء والكهرباء والإمدادات الطبية.

ووفقاً للمعلومات التي قدمها النازحون الذين تم التشاور معهم في مواقع العبور المختلفة، فإن مغادرة المدينة تزداد صعوبة لعدة أسباب:

- طرق الهروب تتناقص بصورة متزايدة والقيود الشديدة التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى ما يرد ذكره عن إجراءات انتقامية ضد أولئك الذين يحاولون الفرار.
- الصراع النشط يحيط بالمدينة من جميع الجوانب.
- أخطار المتفجرات على طرق الخروج، وخطر المرور على خطوط تبادل النيران نظراً لوجود مقاتلين من كلا الجانبين.
- وردت تقارير بأن الغارات الجوية تعرض المدنيين الذين يحاولون الفرار من مناطق الصراع للخطر، وبناء عليه الدعوة إلى ضبط النفس وأخذ الاحتياطات اللازمة من جانب أطراف النزاع.

وفي الوقت نفسه، فإن الأشخاص الراغبين في الخروج من المدينة والتوجه نحو المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد يُطالبون بدفع رسوم تهريب متزايدة يقال أنها تتراوح الآن بين 75,000 و150,000 ليرة سورية للشخص الواحد. وتستمر الجهات الفاعلة في مجال الحماية بملاحظة أن النازحين يصلون إلى المخيمات بأمتعة شخصية محدودة، وفي بعض الأحيان سيراً على الأقدام لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف استئجار وسائل النقل. ويُعتبر فقدان الوثائق أو عدم وجودها مشكلة متكررة، وذلك بسبب سرعة الهروب من مناطق المنشأ، وكذلك بسبب التأخير في رد الوثائق بعد مصادرتها عند نقاط التفتيش، وهي مشكلة حاولت الجهات الفاعلة في مجال الحماية حلها طوال الأشهر الأخيرة.

ووفقاً للتقارير الواردة من هذه المواقع، يسود الاعتقاد بأن الرجال يبقون في منازلهم لحماية المساكن والممتلكات من أعمال النهب المحتملة وغيرها من الأضرار. كما يمثل الخوف من التجنيد والاعتقال أو الاحتجاز عند نقاط التفتيش رادعاً إضافياً. وتفيد التقارير الواردة أنه على الرغم من عدم توفر معلومات وافية عن الوضع في الرقعة، فإن تجنيد الذكور في سن القتال يحدث في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات التي يقودها الأكراد. ويبدو أن الاحتياجات الاقتصادية للسكان المحرومين من جميع مصادر الدخل تعزز هذه الظاهرة إلى حد كبير. ومن المعتقد أن هناك عاملاً آخر هو الانتماء القلبي للأفراد المجندين، الذين يتم حثهم على الانضمام إلى صفوف المقاتلين عندما يوافق زعماء القبائل على دعم الجهود العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. كما وردت معلومات عن القرار الذي يمكن أن تتخذه الكيانات المحلية الحاكمة بإعلان الخدمة العسكرية الإلزامية. ووردت تقارير إلى الجهات الفاعلة في مجال الحماية أيضاً عن حالات تجنيد الأطفال في أدوار قتالية، لا سيما في عين عيسى والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك الفتيات.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير، استمر النزوح من الرقعة، حيث تم تسجيل الوافدين يوماً في مخيمي مبروكة وعين عيسى. وظهرت المستوطنات العفوية وانحسرت تبعاً لتطورات الوضع الأمني والتقدم الذي حققته قوات سورية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، تم الإبلاغ أيضاً عن حركات العودة إلى المناطق التي استعادتها القوات الكردية من تنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما باتجاه الطبقة، أو من مستوطنات الكرامة العفوية إلى قرى المنشأ جنوب نهر الفرات والتي جلت عنها قوات تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً. وفي الحالة الأخيرة، لا يزال يسود الاعتقاد أن المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون كبيرة لأن تلك المناطق تقع بالقرب من خط المواجهة بشكل خطير. وفي أواخر حزيران/يونيو، تم الإبلاغ عن نزوح متزايد من محافظة دير الزور باتجاه الشمال إلى محافظة الحسكة، الأمر الذي دفع الإدارة الذاتية الكردية إلى طلب فتح موقع جديد شمال الشدادي (جنوب مدينة الحسكة). ويتلقى موقع بحرة، الذي يقع على بعد حوالي 35 كيلومتراً من الحسكة، مساعدة محدودة من المجتمع الإنساني حتى الآن، بانتظار إجراء مناقشات حول حرية التنقل الممنوحة للسكان النازحين. وشهد الموقع نزوحاً من عدة قرى حول مدينة دير الزور المحاصرة. وتفيد التقارير بأن رحلة هذه الأسر النازحة صعبة للغاية لأن المهربين يتقاضون مبالغ أعلى من التي يتقاضونها في الرقعة (100,000 إلى 250,000 ليرة سورية)، ويستخدم كثيرون منهم وسائل تنقل مرتجلة، بما في ذلك الوصول سيراً على الأقدام إلى نقاط التفتيش التي تشرف عليها القوات الكردية قبل نقلهم إلى الموقع بالحافلات وتقاضي رسوم الرحلة.

وفي هذا السياق، لاتزال حرية التنقل مصدر قلق رئيسي على الرغم من جهود المناصرة التي يبذلها الشركاء في مجال الحماية على مختلف المستويات. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال الحماية القيام بدور رئيسي في دعم تحديد الحالات التي تحتاج إلى إجلاء من المواقع، أو تسهيل خروج النازحين الذين يمكنهم مغادرة المواقع - وفقاً للقواعد الإدارية المحددة - دون الحاجة إلى كفالة (مثل الأشخاص الذين يسافرون جواً إلى دمشق). ويبدو أن الجهات الفاعلة في مجال الحماية تواصل تيسير استرجاع وإعادة وثائق الهوية المصادرة، وتوعية السكان بأهمية عدم مغادرة المواقع دون استعادة وثائقهم الشخصية.

كما يبدو أن السلطات المحلية لم تحرز تقدماً يُذكر في تحسين التواصل مع السكان بشأن الفحص الأمني. وعلى الرغم من أن هذا النظام مبرر لأسباب أمنية، فإنه لا يزال ملزماً باتباع الإجراءات القانونية الواجبة لا سيما في حالات الاحتجاز، وكذلك فيما يسمى بنظام "الكفالة". وفي حين أن موجات السكان القادمين والمغادرين بقيت متواضعة نسبياً على المدى المتوسط إلى الطويل، فقد كانت هناك عدة حالات لأشخاص تم احتجازهم في المواقع لفترات أطول. وأثناء عطلة العيد، مُنع النازحون من مغادرة مخيم عين عيسى لأسباب أمنية ولغياب السلطات المحلية. وفي حين استمر تسجيل الوافدين، لم يُسمح لأي شخص بالخروج، مما أدى إلى زيادة مؤقتة في عدد سكان المخيم. ولا تزال خدمة تسريع الإجراءات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة غير رسمية وتعتمد على وجود شركاء حماية يجمعون معلومات عن الحالات عبر المواقع ويوجهون انتباه إدارة المخيم المعنية. ويبدو أن الجهود التي بذلتها الإدارة الكردية في الحسكة في الأونة الأخيرة لإضفاء الصبغة الرسمية على معايير نظام الكفالة الذي سيتم تنفيذه في مخيم بحرة، والتي تنص على شروط الإعفاء المحتمل لفئات معينة من الأفراد، لا تزال تلك المعايير تقتصر إلى التفاصيل الكافية وتخضع لقيود شديدة. وتقدم الجهات الفاعلة في مجال الحماية ملاحظاتها من أجل دعم الدعوة على المستوى المحلي.

الاستجابة

وفي ظل القيود الصعبة المفروضة على الخدمات اللوجستية والموارد خلال الشهر المشمول بالمراجعة، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان توسيع وجودها المباشر في المواقع الرئيسية (عين عيسى ومبروكة) وفي المناطق المحيطة بها، وهي تل أبيض ورأس العين، من خلال شركاء محليين في مواقع نائية مثل الكرامة والجربية والطبقة، ومؤخراً في موقع بحرة. واستمرت المنظمات غير الحكومية الشريكة في مجال الحماية في تحديد المخاوف المتعلقة بالظروف المعيشية والإبلاغ عنها، من خلال الرصد المنتظم في مواقع العبور، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الغذاء ومرافق المياه والصرف الصحي.

وبالإضافة إلى أنشطتها المتعلقة بتوزيع المواد غير الغذائية والتحسين الهيكلي للمواقع، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع شركائها الوطنيين ضمان وجود ثابت في مخيمي مبروكة وعين عيسى والمجتمعات المحلية المحيطة بهما، والتشاور مع السكان المتضررين، وتحديد الحالات التي تحتاج إلى المساعدة أو تبرير لفت انتباه إدارة المخيم إليها (للإجلاء الطبي أو الخروج من المواقع على أساس وجهتهم)، وكذلك تحديد الحالات ذات الاحتياجات الخاصة، مثل الأطفال المنفصلين عن ذويهم/غير المصحوبين بذويهم، والأمهات المطلقات والأرامل، وكبار السن. ولا تزال إحالة الحالات المحددة إلى الخدمات المتخصصة معقدة بسبب محدودية وجود الشركاء من ذوي الخبرة وكذلك الإقامة المؤقتة للنازحين داخلياً في مواقع العبور. ولا تزال الحماية بالتواجد في المواقع أمراً بالغ الأهمية لتسهيل الحلول ودعم خروج الحالات الأكثر

عرضة للخطر. وطوال شهر حزيران/يونيو، سعى موظفو الحماية التابعون للمفوضية أيضاً إلى ضمان فرز وثائق الهوية التي صودرت في مختلف نقاط التفتيش على وجه السرعة وإعادتها إلى الأفراد قبل مغادرتهم لمواقع العبور، وذلك لتفادي تعرضهم لمزيد من المخاطر أثناء النزوح وفي طريقهم إلى وجهتهم النهائية. وتم تنفيذ مبادرات متكررة لتوعية أسر النازحين بأهمية عدم مغادرة المخيم بدون وثائق الهوية الخاصة بهم. وخلال شهر حزيران/يونيو، أفادت منظمة اليونيسف والشركاء المحليون بأنهم قد أمموا توفير المعدات اللازمة في المناطق الملائمة للأطفال في تل أبيب وعين عيسى وموقع مبروك وناحية سلوك، كما قدموا أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي والترفيه. وتم أيضاً توسيع نطاق الأنشطة الرامية إلى التوعية بالمخاطر المتعلقة بالألغام والتي تشد الحاجة إليها بين الأطفال والمجموعات النازحة، ولا سيما في ضوء ارتفاع مستويات التلوث والمخاطر أثناء النزوح أو العبور أو العودة إلى مناطق المنشأ. وقدمت إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة توعية بالمخاطر إلى ما مجموعه 517 مستفيداً في مخيم عين عيسى في شهر حزيران/يونيو (من بينهم 170 صبياً و160 فتاة و87 رجلاً و100 امرأة).

قامت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال الأماكن الملائمة للأطفال أو الفرق المتنقلة، بتوسيع أنشطتها في مجال التوعية لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للسكان المتضررين. وتتطلب الاستجابة لتداعيات الصدمات الناجمة عن رحلة الهروب، والقلق حول إجراءات الكفالة والوضع في مواقع العبور تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي الأساسية بشكل أكثر تنظيماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصدمة التي تعرض لها الناجون من مخاطر المتفجرات تعتبر من الاحتياجات الأخرى التي ينبغي معالجتها، وقد قدم شركاء الحماية الإسعافات الأولية النفسية لضحايا مثل هذه الحوادث.

ولتعزيز سلامة وكرامة النساء والفتيات، والتي أشير إليها كإحدى الثغرات، شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه في عمليات متكررة لتوزيع المناديل الصحية ومجموعات اللوازم الصحية النسائية. وخلال شهر حزيران/يونيو، تم توفير نحو 30,800 منديل صحي في مواقع تل أبيب/عين عيسى، ومبروك والحسكة، فضلاً عن نحو 4,500 مجموعة من اللوازم الصحية النسائية في عين عيسى والكرامة والحسكة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتنسيق مع شريك محلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، نظم فريق متنقل جلسات توعية في رأس العين، وشملت المواضيع التي تم تناولها الزواج المبكر وعواقبه الصحية والنفسية السلبية، والمحنة الزوجية وأثارها النفسية والصحية، والعنف ضد المرأة.

وبذل قطاع الحماية جهود المناصرة على مستويات متعددة لحث السلطات على ضمان حرية التنقل، مع التركيز على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير تراعي الحماية في عمليات الفحص الأمني الروتينية، فضلاً عن التشجيع على اتباع نهج يقوم على الحقوق في النظام الحالي الذي يقيد الحركة من خلال "نظام الكفالة". وقبول الطلب الأخير الذي قدمته الإدارة الذاتية إلى المجتمع الإنساني لدعم موقع بحرة الجديد (محافظة الحسكة) بطلب وضع قواعد واضحة تدعم حرية تنقل النازحين الوافدين إلى هذا الموقع، ولا يزال الحوار مستمراً.

الثغرات والمعوقات

على الرغم من الإنجازات التي تحققت من حيث توسيع التواجد في المناطق المذكورة، لا تزال هناك تحديات عديدة تعرقل تحسين بيئة الحماية للنازحين والمتضررين من النزاع في الأجزاء الشمالية الشرقية من سورية والقدرة على الاستجابة. وتشمل هذه العوامل حجم المنطقة التي ينبغي تغطيتها، والعدد الكبير من المستوطنات والمواقع العفوية، والتي تقع أحياناً بالقرب من الخطوط الأمامية، ومحدودية عدد وخبرة الجهات الفاعلة في مجال الحماية على الأرض، والأهم من ذلك تضائل حرية تنقل النازحين، وتمديد فترة وجودهم في المواقع وتحديد الاحتياجات الإنسانية الإضافية.

الأمن الغذائي والزراعة (يغطي الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو)

تعكس استجابة الأمن الغذائي في حزيران/يونيو استجابة الشركاء في المناطق التي جرى تقييمها حيث تم الإبلاغ عن الحاجة إلى الغذاء. وإجمالاً في شهر حزيران/يونيو 2017، قام قطاع الأمن الغذائي من خلال شركائه من سورية أو من مراكز عبر الحدود بتوزيع أنواع مختلفة من المساعدات الغذائية (سلال غذاء وحصص غذائية جاهزة للأكل والخبز) على ما يقدر بنحو 243,055 مستفيداً في منطقة شمال شرق سورية المتضررة من عمليات النزوح الجارية في الرقة. وقد وصلت المساعدات إلى النازحين الموجودين في محافظات الرقة وحلب والحسكة ودير الزور.

وبشكل عام، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير توزيع ما يقرب من 2,000 حصة غذائية جاهزة للأكل تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة 5 أيام على 10,000 مستفيد. كما تم توزيع 600 حصة غذائية جاهزة للأكل تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من ستة أفراد لمدة 7 أيام على 3,600 مستفيد. وتم توزيع 1,359 حصة غذائية جاهزة للأكل تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من ستة أفراد لمدة 10 أيام على 8,154 مستفيداً. وتم توزيع 5,672 حصة غذائية تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من ستة أفراد لمدة 10 أيام على 34,032 مستفيداً. وتم توزيع 36,521 سلة غذاء منتظمة تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر على 182,605 مستفيداً. كما تم توزيع ما مجموعه 157,080 رغيف خبز استفاد منها ما متوسطه 2,647 مستفيداً يومياً.

ملاحظات	نوع وكمية المساعدة	عدد المستفيدين	منطقة التوزيع
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة 5-10 أيام	1,600 حصة غذائية جاهزة للأكل و69 حصة غذائية (منظمتان غير حكوميتين)	10,014	مخيم مصنع القطن لعبور النازحين في عين عيسى والمناطق المحيطة به
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	7,100 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	35,500	

تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	3,500 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	17,500	ناحية تل أبيض
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	1,500 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	7,500	ناحية سلوك
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	13,000 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	65,000	ناحية الكرامة
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة 5 أيام	2,000 حصة غذائية جاهزة للأكل (برنامج الأغذية العالمي)	10,000	مخيم الحمرات
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام	360 حصة غذائية (منظمة غير حكومية دولية)	2,160	ناحية جورنية
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	5,500 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	27,500	جورنية والمحمودلي
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام	2,055 حصة غذائية (منظمة غير حكومية دولية)	12,330	الطبقة / ناحية الثورة
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام	359 حصة غذائية جاهزة للأكل (منظمة غير حكومية دولية)	2,154	
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	2,500 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	12,500	
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام	1,386 حصة غذائية (منظمة غير حكومية دولية)	8,316	الرقعة
	1,627 حصة غذائية (منظمة غير حكومية دولية)	9,762	الرقعة (الكالطة)
محافظة الحسكة			
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	157,080 رغيف خبز (منظمة غير حكومية دولية) 421 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	456	مخيم مبروكة
محافظة حلب			
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام	108 حصة غذائية (منظمة غير حكومية دولية)	3,900	ناحية منبج
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام	67 حصة غذائية (منظمة غير حكومية دولية)	276	ناحية عين العرب (سارين)
محافظة دير الزور			
تغطي الاحتياجات الغذائية لأسرة مكونة من 5 أفراد لمدة شهر واحد	3,000 حصة غذائية (برنامج الأغذية العالمي)	15,000	ناحية كسرة

خطة تموز/يوليو

يخطط برنامج الأغذية العالمي لتخصيص 37,100 حصة غذائية تكفي 185,500 شخص في الرقعة في شهر تموز/يوليو لمدة شهر واحد. وبالإضافة إلى ذلك، ستشمل كل حصة غذائية كيساً زنة 15 كيلوغراماً من دقيق القمح كجزء من الحصة التموينية. وفيما يلي عرض موجز للحالات المخطط لها:

- محافظة الرقعة: عين عيسى (5,100 حصة غذائية)، الجرنية (5,000 حصة غذائية)، الرقعة (4,500 حصة غذائية)، الطبقة (5,000 حصة غذائية)، المنصورة (5,000 حصة غذائية)، الكرامة (7,500 فرد)، سلوك (1,500 حصة غذائية)، تل أبيض (2,500 حصة غذائية)، مبروكة (1,000 حصة غذائية)
- محافظة دير الزور: أبو خشب (3,000 حصة غذائية)

- بالإضافة إلى ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي بتخصيص 10,000 حصة غذائية جاهزة للأكل (تكفي لـ 50,000 شخص) وسيتم توزيعها في جميع أنحاء المنطقة المتضررة وفقاً للاحتياجات. وهناك 5,000 حصة غذائية جاهزة للأكل إضافية (تكفي لـ 25,000 شخص) قيد الإعداد، لمواصلة استكمال الاستجابة تحسباً لوجود احتياجات إضافية.
- تعترم إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية توزيع 2,991 حصة غذائية جاهزة للأكل و2,400 حصة غذائية منتظمة في محافظة الرقعة. وتخصص المساعدة بحصص غذائية الجاهزة للأكل التي سيتم تقديمها لأسرة مكونة من 6 أفراد لمدة 10 أيام وتكفي لمساعدة 17,946 شخصاً، وسيساعد التوزيع المنتظم للحصص الغذائية 14,400 شخص لمدة 30 يوماً، وذلك لأسرة مكونة من 6 أفراد.

- قامت منظمة غير حكومية دولية أخرى بتخزين 1,500 حصة غذائية جاهزة للأكل (تكفي لـ 9,000 شخص) في جميع أنحاء الرقعة وسيتم توزيعها حسب الاحتياجات. وهذا الشريك لديه أيضاً 15,000 سلة غذاء عائلية تكفي لمدة 10 أيام في المخزون (تكفي لـ 90,000 شخص). وبالإضافة إلى ذلك، توجد 10,000 سلة غذاء عائلية قيد الإعداد لشهر تموز/يوليو (تكفي لـ 60,000 شخص). ومن الممكن أيضاً تقديم قسائم غذائية إلى 2,500 أسرة (15,000 شخص) في الطبقة.
- تعترم إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً تقديم 12 طناً من الأغذية العالمية إلى إدارة المخيمات في عين عيسى. كما أنها تنفذ أنشطة النقد مقابل العمل يستفيد منها 25 نازحاً يعملون في المطابخ المجتمعية و35 نازحاً يجمعون النفايات و30 نازحاً يقومون بتنظيف المراحيض.
- كما قامت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية بتخصيص 3,000 حصة غذائية جاهزة للأكل (تكفي لـ 18,000 شخص) لمخيم عين عيسى والمناطق المحيطة به ومخيم مبروكة إذا لزم الأمر.

تشمل خطة برنامج الأغذية العالمي في الرقة لشهر تموز/يوليو تخصيص 37,100 حصة غذائية تكفي 185,500 شخص وتغطي احتياجاتهم الغذائية لمدة شهر واحد.

الثغرات

تظهر خطة تموز/يوليو أن القطاع سيكون قادراً على سد بعض الثغرات التي تم تحديدها في حزيران/يونيو فيما يتعلق بالدقيق والمناطق الجغرافية (مثل إدراج مزارع المنصورة). وهذه الخطط - كما قدمها الشركاء - كافية لتلبية الاحتياجات المتوقعة، ولكن الجهود ستتواصل للاستجابة للمناطق المحتملة الجديدة التي يمكن تحديد الاحتياجات فيها، مثل مخيم بحرة/أريحا في ناحية الشدادي بمحافظة الحسكة التي تستضيف نازحين من دير الزور.

وقد قامت منظمة غير حكومية دولية بتقييم المخازن في بعض أجزاء من الرقة، وتبين وجود نقص واضح في المدخلات والخميرة والدقيق، مما أدى إلى عدم كفاية إنتاج الخبز. ويمتلك الشركاء، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الدولية، التجربة والخبرة اللازمين لإعادة تأهيل المخازن، وهم بصدد التخطيط لمثل هذه التدخلات. كما أن الجهات المانحة مطالبة بتعجيل تلبية طلبات التمويل المقدمة من الشركاء في القطاع للمشاركة في هذه الأنشطة.

وبالإضافة إلى ذلك، ستظل التحديات التي يواجهها الشركاء في الوصول إلى المتضررين وإيصال المساعدات - إن لم يتم التصدي لها - تمثل مشكلة تعرقل الوصول إلى السكان المتضررين. وتشمل هذه التحديات تأخير إصدار رسائل التسهيل وانعدام الأمن وانتشار العبوات الناسفة/المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المتفجرة على نطاق واسع جداً، وسرعة تنقل النازحين في المخيمات وعدم التسجيل الرسمي الذي يشكل تحدياً لتتبع المساعدة بشكل كاف.



التغذية (يغطي الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو)

التطورات الرئيسية

قام فريق من منسقي قطاع التغذية وأخصائيي تغذية تابع لمنظمة اليونيسف بزيارة مخيمي عين عيسى ومبروكة في شمال محافظة الرقة ومخيم الهول في الحسكة لتقييم الوضع التغذوي العام والاستجابة حتى الآن. ولوحظ عدم ظهور حالات سوء التغذية الحاد خلال الفحوصات السريعة التي أجريت أثناء الزيارة، ولكن شوهدت علامات تدل على انتشار سوء التغذية المزمن وممارسات تغذوية دون المستوى الأمثل على نطاق واسع.

وقد أجرى شركاء القطاع فحصاً تغذوياً باستخدام قياس محيط منتصف العضد في مخيمات مبروكة وسلوك والكرامة. وأظهر الفحص الذي أجري في مخيمات الكرامة وسلوك ومبروكة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات انخفاض معدلات سوء التغذية الحاد، وتبينت إصابة 8 من أصل 255 طفلاً تم فحصهم بسوء التغذية الحاد المعتدل وإصابة طفلين بسوء التغذية الحاد السيء، وكانت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد هي 4.4 في المئة. وكشف فحص آخر باستخدام قياس محيط منتصف العضد في مخيم الهول وشمل 164 طفلاً أن 4 أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد بنسبة 2.4٪. ومن بين 70 امرأة حامل ومرضعة تم فحصهن، كانت واحدة فقط مصابة بسوء التغذية الحاد. وتلقت جميع الحالات المحددة العلاج التغذوي.

جهود الاستجابة

بالتعاون الوثيق مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، أعد القطاع خطة استجابة شهرية تشمل زيارات منتظمة إلى المخيمات وخطة لتقديم خدمات التغذية الوقائية في مخيمات النازحين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تطوير أداة رسم خرائط لاستجابة الرقة يتم تقاسمها عبر المراكز من خلال مجموعة التغذية التابعة للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية مستمرة. وستعزز هذه الأداة التكامل بين الشركاء المنفذين، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومديرية الصحة والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

واستمر الدعم التغذوي المقدم للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في مخيمات النازحين من خلال توفير إمدادات التغذية الوقائية، بما في ذلك المغذيات الدقيقة المتعددة، والبسكويت عالي الطاقة، والمعجون المدعم بالمغذيات الدقيقة. كما وفرت اليونيسف معجوناً علاجياً لعلاج سوء التغذية الحاد في مشفى القامشلي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل أحد شركاء اليونيسف إلى 2,520 طفلاً دون سن الخامسة لتقديم مساحيق متعددة من المغذيات الدقيقة، وإلى 1,830 طفلاً لتقديم بلامبي دوز، وإلى 1,270 طفلاً لتقديم بسكويت عالي الطاقة، بينما تم تزويد 663 امرأة حامل ومرضعة بأقراص المغذيات الدقيقة المتعددة. وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، استفاد 7,698 طفلاً من توزيع المعجون المدعم بالمغذيات الدقيقة إلى جانب الحصص الغذائية الجاهزة للأكل في مخيم عين عيسى. وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع إمدادات غذائية وقائية (141 كرتونة بلامبي دوز) إلى جانب 21,061 حصة غذائية من قبل برنامج الأغذية العالمي إلى النازحين في عين عيسى والجرنية والطبقة والكرامة وأبو خشب وسلوك وتل أبيب ومبروكة.

قدمت اليونيسف للمشفى الوطني في القامشلي، من خلال مديرية الصحة، 25 كرتونة من معجون بلامبي نت لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد السيء (SAM) الذين تم إدخالهم إلى المشفى، بعد المرحلة الأولى من العلاج. كما تم تقديم 25,000 كيس إضافي من ملح

الإمالة الفموية إلى المشفى نفسه لعلاج الإسهال. وحتى الآن، تلقى ما يقرب من 100 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد العلاج، على الرغم من ثبوت أن المتابعة اللاحقة تشكل تحدياً نظراً لتكرار تنقل المجموعات السكانية.

أطلق شريك يعمل عبر الحدود في عين عيسى أنشطة تغذوية للأطفال دون سن الخامسة من خلال فحص وعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم، وستكمل هذه الأنشطة الجهود القائمة.

الثغرات والتحديات الرئيسية

- تحركات النازحين داخلياً في اتجاهات مختلفة، بما في ذلك الدخول إلى مخيمات مثل عين عيسى ومغادرتها تجعل علاج سوء التغذية ومتابعة الحالات بشكل سليم أمراً صعباً. ومع ذلك، تُبذل جهود مكثفة لتوفير الخدمات المطلوبة.
- لا تزال المسافة والأمن تشكلان تحدياً أمام الشركاء لتقديم الخدمات للأطفال والنساء النازحين في بعض المخيمات وبعض المناطق مثل الكرامة.
- يحد نقص الشركاء المسجلين من مدى وصول برامج التغذية إلى نطاق أوسع من المناطق.
- يمثل التمويل الذي لا يمكن التنبؤ به مشكلة رئيسية تعرقل شراء اللوازم المنقذة للحياة من أجل الاستجابة في الوقت المناسب.
- ويعتبر ضعف قدرة البنية التحتية الصحية والتغذوية والموارد البشرية أيضاً مشكلة رئيسية تعرقل تقديم الخدمة نظراً لعدم تخصيص تمويل لإحياء الخدمة الفعالة والاستجابة.



الموقف

لا يزال الحصول على الخدمات الصحية في محافظة الرقة من أكبر المخاوف في ظل الحملة العسكرية الحالية، والنزوح الجماعي، ونظام الرعاية الصحية العامة المعطل. ولا يوجد سوى عدد قليل من الوكالات العاملة على الأرض، من بينها منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وخمس جهات فاعلة عبر الحدود تعمل بشكل مباشر أو من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية كشركاء منفذين.

وحتى 4 تموز/يوليو، تم تأكيد 24 حالة إصابة بفيروس شلل الأطفال الدوار من النوع الثاني الناجم عن أخذ اللقاح (CVDPV2) في سورية، من بينها 22 حالة في منطقة الميادين بمحافظة دير الزور، وحالتان في منطقتي الرقة وتل أبييض بمحافظة الرقة. وقد أسفرت آخر حالة عن الإصابة بالشلل في 28 أيار/مايو. وقد تم توفير اللقاح الأحادي التكافؤ من النوع الثاني (mOPV2) المطلوب للاستجابة لهذا الانتشار للوباء وهو موجود حالياً في دمشق. ومن المتوقع أن تبدأ الجولة الأولى من التحصين في موعد أقصاه 8 تموز/يوليو 2017.

ومنذ بداية عام 2017، بلغ إجمالي عدد حالات الشلل الرخو الحاد التي تم اكتشافها في محافظة دير الزور 72 حالة. وأبلغت محافظة الرقة عن 10 حالات إصابة بالشلل الرخو الحاد (5 في كل من الرقة وتل أبييض) منذ بداية العام. واستجابة لعزل فيروس شلل الأطفال من النوع الثاني الناجم عن أخذ اللقاح في محافظة الرقة، تدرس وزارة الصحة السورية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف، إضافة تلك المنطقة إلى الاستجابة لانتشار الوباء. ومن شأن ذلك أن يزيد عدد السكان المستهدفين بنحو 120,000 طفل دون سن الخامسة. وعلاوة على ذلك، يوجد عدد متزايد من حالات الحصبة المشتبه فيها، وقد أبلغ أحد الشركاء عبر الحدود عن 50 حالة يشتبه في إصابتها بالحصبة خلال الأسابيع الأربعة الماضية في شمال الرقة.

الاستجابة

يواصل الشركاء في مجال الصحة تعزيز قدرة المرافق الصحية العامة والخاصة (بما في ذلك الهياكل المادية والموارد البشرية والمعدات/الامدادات) لتقديم الخدمات الصحية، بما في ذلك الوحدات الطبية المتنقلة للاستجابة للطوارئ وتعزيزها في مخيمات النازحين والمستوطنات العفوية. وقد قام الشركاء عبر الحدود بإرسال فرق إلى مخيمات الكرامة ومبروكة والهيشة وعين عيسى وتل أبييض وترتمان وكورمازة. وتعمل الفرق المتنقلة التابعة لبرنامج التحصين الممتد أيضاً في تل أبييض وعين عيسى ومخيم عين عيسى وعين العرب (كوباني) ومنبج وحزيمة. وتقدم إدارة العيادات الخارجية في عين عيسى ما يقرب من 200 استشارة طبية يومياً. وتوفر الوحدة المتنقلة في الهيشة، والتي تديرها منظمة غير حكومية دولية، ما متوسطه 160 استشارة يومياً، والأمراض الأكثر انتشاراً هي التهابات الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية والإسهال المائي.

وتعمل فرق طبية متنقلة تابعة لمنظمة الصحة العالمية، ويتألف كل منها من طبيب عام وأخصائي أمراض نساء وطبيب أطفال ومستشار نفسي وقابلة وممرضات، في الرقة والحسكة ومخيم الكرامة ومخيم الهول وتل أبييض وعين عيسى ومخيم أقطان القديم والجديد والجمعية ومنبج.

ويستجيب الشركاء في مجال الصحة في:

مشفى تل أبييض

يقدم الشركاء في مجال الصحة كافة أنواع الدعم الإداري (الدوائي والمادي والمالي والفني) والمسؤولية الكاملة عن الرعاية الجراحية ورعاية المصابين بصدمات نفسية، وقد حصل الفريق الجراحي الدولي والفريق الوطني على تدريب مكثف على معالجة الصدمات وتوسيع قدرة المنشأة، وتقوم وحدة العمليات الجراحية بإجراء ما متوسطه 50 عملية جراحية كبرى شهرياً.

مشفى عين العرب (كوباني)

يقوم الشركاء في مجال الصحة بتوفير الإمدادات الطبية والموارد البشرية، بما في ذلك جراح وممرضة التخدير ومدير أنشطة التمريض وطبيب الطوارئ وأخصائي في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ويعدون خطة للتعامل مع الإصابات الجماعية ويوفرون خدمة بناء القدرات التقنية للموظفين الطبيين، ويقومون ببناء قسم للعيادات الخارجية ومشفى للنساء/التوليد في كوباني.

مشفى منبج

يقدم الشركاء في مجال الصحة الدعم لغرفة الطوارئ والعيادات الخارجية والمختبرات والإحالات.

نقطة طبية متقدمة (AMP) في حزيمة

بدعم الشركاء في مجال الصحة المرفق الذي افتتح مؤخراً من خلال توفير الموظفين لإدارة النقطة على مدار 24 ساعة ولمدة 7 أيام في الأسبوع. ويعمل الشركاء على تحديد وإنشاء نقاط طبية متقدمة مماثلة في أطراف الرقعة بغرض الاستجابة للاحتياجات الصحية المتزايدة.

شبكة الإسعاف

يقوم الشركاء في مجال الصحة بدعم حالات الإحالة بين النازحين من الرقعة لتوفير العلاج الطبي المتقدم في مختلف المرافق الصحية الخاصة والعامّة في الحسكة وحفاظة الرقعة.

الاستجابة المخطط لها:

- في الفترة من 5 إلى 10 تموز/يوليو، يُخطط لإرسال بعثة تقنية متخصصة بالصدمات النفسية في القامشلي بمحافظة الحسكة من أجل تعزيز خطة الاستجابة للصدمات التي أعدتها منظمة الصحة العالمية والشركاء.
- تعكف منظمة الصحة العالمية على تشكيل ونشر 50 فريقاً طبياً متنقلاً (أو فرق استجابة سريعة) في جميع أنحاء محافظة الرقعة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والإحالة في المناطق المعنية.
- تعكف منظمة الصحة العالمية في الوقت الحالي على إرسال 20 نوعاً مختلفاً من مجموعات اللوازم الصحية القياسية (إجمالاً 532 مجموعة) على أساس الأولوية، وهناك 927 مجموعة قيد الإعداد للاستجابة في شمال شرق سورية.
- يجري التنسيق بين منظمة الصحة العالمية في دمشق والجهات الفاعلة عبر الحدود لتيسير توفير الإمدادات اللازمة لإنشاء ثلاثة مراكز لاستقرار حالات الصدمة داخل الرقعة.
- يستمر التقييم لتزويد مشفى الحسكة بالدعم الفني والموارد البشرية وتوسيع نطاق تغطية فرق العمل المتنقلة إلى الشدادي.
- بدأت منظمة غير حكومية جديدة تنفيذ أنشطة الرعاية الصحية الأولية في أغسطس/آب في الرقعة.
- التأهب الكيميائي: استكمال المعدات الواقية الشخصية وخطة توزيع الأتروبين مع وزارة الصحة على أساس الاحتياجات في شمال شرق سورية.
- تعزيز قدرة مشفى الإحالة (تأكيد حالة التأهب الكيميائي في مشفى الرازي في حلب؛ بدء تأهب المرافق الصحية مع مشافي الإحالة الأخرى: تل أبيب (الرقعة)، القامشلي (الحسكة)، الأسد (دير الزور).
- من المقرر عقد جلسات تبادل معلومات لجميع الجهات الفاعلة الصحية عبر الحدود في نهاية تموز/يوليو، ويجري تقاسم أدوات أكثر تطوراً مع الشركاء.
- تعمل مجموعة الصحة التابعة للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية على إجراء تقييم شامل حول "من يفعل ماذا أين ومتى" (4Ws) في الرقعة، تبين منه أن هناك 138 موقعاً بحاجة إلى دعم الخدمات الصحية، بما في ذلك: (أ) مرافق الصحة العامة، (ب) مرافق الصحة الخاصة، (ج) مناطق النزوح.

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

الاستجابة:

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل شركاء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تلبية احتياجات المياه والصرف الصحي في مختلف مواقع النازحين:

مخيم مبروكة

يقدر عدد سكان مخيم مبروكة حالياً بما بين 3,500 و4,000 شخص. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شاحنات نقل المياه 75 متراً مكعباً من مياه الشرب يومياً لسكان المخيمات. وتجرى عمليات التنظيف المنتظم لمرافق الاستحمام في المخيم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توزيع 2,098 مجموعة من لوازم النظافة الصحية. وكان الميسرون حاضرين لرصد توزيع هذه الإمدادات في المخيم.

ويجري حالياً إدخال تحسينات على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في المخيم. وقد بدأ بناء 100 مرحاض خرساني و100 وحدة استحمام خرسانية في المخيم، كما سيتم تركيب خزانات مياه بسعة إجمالية قدرها 75 متراً مكعباً (25 خزاناً سعة 1 متر مكعب و25 خزاناً سعة 2 متر مكعب). وعلاوة على ذلك، تم تركيب 25 صندوقاً لجمع القمامة، ويجري أيضاً إنشاء شبكة مجاري تغطي مساحة 8 كيلومتراً.

مخيم عين عيسى

يقدر عدد سكان مخيم عين عيسى حالياً بنحو 7,000 نسمة ولكن من المتوقع أن يزداد هذا العدد. وتوفر صهاريج المياه حوالي 205 متراً مكعباً من المياه يومياً. وتوفر شبكة المياه ما متوسطه 300 متر مكعب من المياه يومياً، أو 40 لتراً من المياه للشخص الواحد في اليوم. وهذا ضروري نظراً لتوفير المياه لتنظيف المراحيض بأجر في مخيم العيور. ويوفر مولد كهربائي تم تركيبه في مخيم عين عيسى قدرة ضخ متزايدة من البئر الموجود في المخيم، الأمر الذي يرفع إنتاجه اليومي إلى 390 متراً مكعباً عند الحاجة. ولا يزال تنظيف مرافق الصرف الصحي المدفوع الأجر مستمراً، كما تم توزيع 3,840 مجموعة من لوازم النظافة الصحية.

وقد بدأ تركيب 100 دورة مياه دائمة و100 وحدة استحمام خرسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تركيب خزانات مياه سعة 75 متراً مكعباً و25 صندوقاً لجمع القمامة. ويجري أيضاً إنشاء شبكة مجاري تغطي 8 كيلومترات.

مخيم القطا

يستضيف مخيم القطا حالياً 110 أسرة نازحة في 6 مدارس ومسجدين. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير توزيع ما يقدر بنحو 20 خزان مياه (سعة 1 متر مكعب) و135 مجموعة من المواد غير الغذائية و24 مجموعة من لوازم النظافة الصحية.

الكرامة

يقدر عدد سكان الكرامة بنحو 40,000 - 50,000 شخص. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توزيع 8,800 مجموعة من لوازم النظافة الصحية. ولا تزال عمليات نقل المياه في حالات الطوارئ مستمرة بمعدل 600 متر مكعب يومياً. وتم تركيب عشرة خزانات مياه، سعة كل منها 5 أمتار مكعبة، ويجري تركيب 15 خزاناً إضافياً. وخلص تقييم غير رسمي للأسر إلى أن ما بين 80 و90٪ من النازحين قد أقاموا مراحيض مؤقتة بجهودهم الخاصة ويقومون بصيانة وتنظيف مراحيضهم على الرغم من محدودية إمكانية الحصول على إمدادات المياه وغيرها من أشكال الدعم الخارجي.

مخيم بحرة

يستضيف مخيم بحرة حالياً 1,500 شخص، معظمهم من دير الزور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توزيع 61 مجموعة من أدوات النظافة الصحية على 61 أسرة.

وقد تلقت مديرية الموارد المائية في الحسكة مؤخراً ستة خزانات مياه و4 قرب مياه. وسيتم تركيب هذه الإمدادات في مخيمات ومستوطنات النازحين في محافظتي الحسكة والرفقة لتلبية الحاجة الفورية في الملاجئ المؤقتة التي تمت إقامتها في هاتين المحافظتين كجزء من الاستجابة لأزمة الرفقة.

المأوى والمواد غير الغذائية

الاستجابة:

واصل شركاء قطاع المواد غير الغذائية/المأوى تقديم الدعم للنازحين في مختلف المواقع/المخيمات:

مخيم القطن في عين عيسى: يقدر عدد سكان مخيم عين عيسى حالياً بحوالي 7,000 شخص مع توقع زيادة هذا العدد. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنصب 155 خيمة عائلية و3 خيام كبيرة لمراكز الاستقبال.

مخيم مبروكة: قامت المفوضية بنصب 4 خيام كبيرة لاستخدامها كمراكز استقبال. ووزعت مجموعات المواد غير الغذائية الأساسية، بما في ذلك البطانيات، وحصائر النوم، والأغطية البلاستيكية، وأدوات المطبخ، وبيدونات المياه والمصابيح الشمسية على 2,500 شخص. لم يبلغ الشركاء عن تطورات كبيرة في المأوى والمواد غير الغذائية في مخيم مبروكة خلال الشهر الماضي، ولكن توجد مخاوف مستمرة من أن عدد الأشخاص الباقين في المخيم يمكن أن يزداد ببطء، وبالتالي يجب رصد ذلك.

مخيم البجرة، الحسكة: أقامت الإدارة الذاتية هذا المخيم الجديد، ويبلغ عدد سكانه الحالي 1,500 نسمة، وتوجد خطط لزيادة سعته لتصل إلى 10,000 نازح. وقد شرع أحد شركاء قطاع المأوى/المواد غير الغذائية في نصب 200 خيمة هذا الأسبوع، ويعتزم توزيع 225 مجموعة من المواد غير الغذائية.

مواقع أخرى

تواصل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في شمال شرق سورية التركيز بشكل رئيسي على مناطق خارج المخيمات، بما في ذلك منبج وتل أبيض وعين عيسى والطبقة والكرامة، والتنسيق مع موظفي الشؤون الإنسانية ومع القطاع لضمان أولوية التغطية وتفادي الازدواجية:

محافظة حلب: تواصل الجهات الفاعلة عبر الحدود من تركيا مساعدة النازحين من الرقة الذين يصلون إلى حلب من خلال مزيج من الاستجابة لحالات الطوارئ والبرامج المنتظمة، استناداً إلى معايير الحاجة والضعف. ساعد الشركاء في تركيا هذا الأسبوع أكثر من 3,200 أسرة في الباب وأخترين بالمواد غير الغذائية الأساسية، وبيدونات المياه، ومستلزمات النظافة والحفاضات.

محافظة الرقة:

الطبقة والطويحينة: وزع الشركاء في المنظمات غير الحكومية الدولية هذا الأسبوع 1,280 مجموعة من المواد غير الغذائية الأساسية ومجموعات الوافدين الجدد وأكثر من 2,200 مجموعة من مستلزمات النظافة في الطبقة/الطويحينة لمساعدة 6,000 شخص. وبذلك يصل العدد الإجمالي لمجموعات النظافة الصحية التي تم توزيعها في الطبقة خلال شهر حزيران/يونيو إلى حوالي 6,000 مجموعة تكفي لنحو 30,000 شخص. ويخطط أحد الشركاء لتوزيع 2,000 مجموعة من مستلزمات الرضع، بما في ذلك الملابس واللوازم الأخرى في الطبقة خلال الأيام القادمة. وتعتبر الطويحينة موقع عبور تصل إليه الأسر وتغادره يومياً، ويقوم الشركاء برصد الأسر القادمة وتقديم المساعدة حسب الحاجة.

الكرامة: تخطط المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لتوزيع المواد غير الغذائية الأساسية ومستلزمات النظافة.

الثغرات/القيود العامة

تعاني المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من فجوة في تمويل المأوى/الخيام في حالات الطوارئ. وخلال شهر حزيران/يونيو، ظل عدد الشركاء المحليين يشكل عائقاً أمام وكالات الأمم المتحدة، وبينما لا تستطيع الجهات الفاعلة التي تعمل عبر الحدود من تركيا العمل في مناطق النزوح الرئيسية في الرقة وجرابلس، فإنها تركز على مساعدة النازحين الذين يصلون إلى مناطق تغطيتها.

إن الاعتبارات المتعلقة بالأمن والوصول هي القيود الرئيسية التي تواجه الاستجابة وتحد من قدرة الشركاء على الوصول إلى المجموعات النازحة لإجراء تقييمات للاحتياجات وتقديم المساعدة في مواقع قريبة من الخطوط الأمامية. وقد وقع حادث أمني طفيف تم الإبلاغ عنه هذا الأسبوع أثناء توزيع المساعدات في الطبقة، مما يسلط الضوء على احتمال حدوث مشاكل. وبالإضافة إلى إمكانية الوصول، فإن توافر اللوازم والمواد يشكل عقبة رئيسية أمام الجهات الفاعلة في شمال شرق سورية. وسيتم مواصلة شراء وتجديد مخزونات الخيام والمواد والسلع، ولكن المشتريات المحلية محدودة كما هو الحال بالنسبة لنقل البضائع إلى شمال شرق سورية، إما عن طريق البر من حلب أو عبر الحدود من العراق.

ومن المرجح أن تكون هناك ثغرات في المأوى في جميع المستوطنات والتجمعات غير الرسمية في المناطق المحيطة بالرقة وعين عيسى، والتي يصعب تحديدها كماً نظراً للتغير المستمر للوضع وطبيعة النزوح المشتتة. ويسافر العديد من النازحين في سياراتهم ويحملون مواد الإيواء الأساسية الخاصة بهم، وبالتالي فإن الاستجابة خارج المخيمات تتضمن حلاً خفيفاً ومرناً وقابلة للتكيف، مثل إدراج الأغطية البلاستيكية وغيرها من المواد في مجموعات المواد غير الغذائية لاستكمال مستلزمات المأوى الخاصة بالنازحين، وشراء الخيام التي تستخدم في حالات الطوارئ لتوفير حلول مؤقتة قابلة للنقل.

وسيواصل القطاع تقييم الاحتياجات والثغرات وتحديدها، وسيتمتع على الدعم المرن والمتواصل من المانحين في الوقت المناسب من أجل الاستجابة بسرعة للاحتياجات المحددة أثناء ظهورها، في إطار القيود الحالية على الوصول والقدرات.

التعليم (يغطي الفترة من 1 إلى 30 حزيران/يونيو)

الاستجابة

كجزء من الاستجابة الإنسانية المتعددة القطاعات، أكملت اليونيسف وجمعية البر والإحسان المرحلة الأولى من دعم التعليم للأطفال النازحين/العائدين في سن الدراسة خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو عن طريق توفير الحقائب المدرسية والقرطاسية. وقد استفاد ما مجموعه 26,660 طفلاً نازحاً/عائداً في سن الدراسة (13,076 فتى و13,584 فتاة) من الدعم في نواحي تل أبيض وسلوك وعين عيسى والجرنية والثورة في الرقة وكذلك ناحية منبج في حلب. ويجري تجديد اتفاقية الشراكة لمواصلة تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال النازحين/العائدين في سن الدراسة طوال عام 2017.

وتحسباً لنزوح مزيد السكان من الرقة ودير الزور، فضلاً عن إمكانية استئناف التعليم الرسمي في المناطق التي تيسر الوصول إليها مؤخراً في الرقة، قامت اليونيسف بتخزين لوازم تعليمية إضافية (حقائب مدرسية وأدوات قرطاسية) في مستودعاتها في القامشلي. ومع توفير كمية إضافية، يمكن أن يغطي المخزون الحالي احتياجات أكثر من 60,000 طفل في سن المدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق الهندسي الذي يتألف من

شركاء التعليم الحكوميين وغير الحكوميين لا يزال على أهبة الاستعداد لإجراء تقييم تقني لإعادة تأهيل خفيفة للمباني المدرسية فور الحصول على موافقة من وزارة التربية والتعليم في المجتمعات المضيفة في شمال الرقعة وفي المناطق التي تيسر الوصول إليها مؤخراً.

التغرات

إن فرص الحصول على التعليم هي الشاغل الرئيسي للأطفال النازحين في سن الدراسة والذين يشكلون حوالي 40% من السكان النازحين سواء كانوا في مخيمات مؤقتة أو في مستوطنات غير رسمية أو تستضيفهم المجتمعات المحلية. أما أولئك الذين يأتون من مناطق يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، فقد فاتهم التعليم الرسمي بالفعل لما يقرب من 3 سنوات منذ عام 2014. وعلى وجه الخصوص، فإن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و9 سنوات لم يتلقوا تعليماً رسمياً على الإطلاق، ولذلك فمن المتوقع أن يكون الكثيرون منهم لا يستطيعون القراءة والكتابة. ويعد توفير فرص التعليم غير الرسمي واستئناف التعليم الرسمي من أكثر الاحتياجات التعليمية إلحاحاً.

وقد شكلت محدودية عدد وقدرة الشركاء في مجال التعليم في الرقعة تحدياً كبيراً لقطاع التعليم في توفير دعم التعليم في الوقت المناسب. ولا تمتلك المدارس في المجتمعات المضيفة في شمال الرقعة، والتي استؤنف العمل بها في مطلع عام 2016، قدرة تُذكر على تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال النازحين لأن وزارة التربية والتعليم تستطيع فقط أن توفر قدرأ محدوداً من الدعم الفني أو التعليمي لهذه المدارس بسبب قيود الوصول. ويوجد نقص خطير في المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة، حيث فر العديد منهم خارج المحافظة. كما أن قدرة الشركاء في مجال التعليم في الحسكة تعاني من ضغوط هائلة نتيجة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في المنطقة، بما في ذلك في الرقعة.

وفي المناطق التي تيسر الوصول إليها مؤخراً مثل الجرنية أو الثورة، حيث عاد بعض السكان إلى ديارهم، أفادت التقارير بأن الكثير من البنى التحتية العامة، بما فيها المدارس، قد لحقت بها أضرار أو استخدمت كملأى أو لأغراض أخرى من بينها الأغراض العسكرية. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة السورية أو الإدارة الذاتية الكردية ستستأنف التعليم الرسمي. وسيراقب قطاع التعليم عن كثب الوضع في الأشهر المقبلة، ولا سيما قبل بداية العام الدراسي 2017-2018 في سبتمبر 2017.



الخدمات اللوجستية (يغطي الفترة من 1 إلى 25 حزيران/يونيو)

الاستجابة

وفي الفترة من 1 إلى 25 حزيران/يونيو، أجريت 42 عملية نقل جوي لنقل أكثر من 3,711 متراً مكعباً من البضائع الإنسانية الحيوية إلى القامشلي. ونتيجة لإعادة فتح الطريق البري إلى القامشلي، تم إيقاف الجسر الجوي من دمشق إلى القامشلي في 25 حزيران/يونيو، بعد أن كان الوسيلة الوحيدة الموثوق بها لنقل المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى محافظة الحسكة طوال ما يقرب من عام. وفي حالة توقف الوصول البري إلى القامشلي مرة أخرى في المستقبل، ستدرس مجموعة الخدمات اللوجستية، من خلال برنامج الأغذية العالمي، خيار استئناف الجسر الجوي حسب الحاجة.

وعقب الحصول على موافقة وزارة الخارجية على تسليم الإمدادات الغذائية وغير الغذائية المقدمة من الأمم المتحدة عن طريق البر في 8 حزيران/يونيو، قام برنامج الأغذية العالمية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالفعل بإرسال الشاحنات عن طريق البر إلى القامشلي. وتقوم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أيضاً باستعدادات لتوصيل الإمدادات عن طريق البر إلى القامشلي.

التغرات والمعوقات

حدثت تأخيرات عند بعض الحواجز الأمنية على الطريق من حلب إلى القامشلي.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

سيباستيان تريف، مدير مكتب أوتشا سورية، trives@un.org

تروند ينسن، مدير مكتب أوتشا تركيا، jensen8@un.org

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.unocha.org/syria www.reliefweb.int